المفعول له عند النحاة.. تطور التعريف وعلاقته بالشروط

El-Mafool lahu when grammarians .. its evolution of the definition and its relationship to the terms

هالة عطا علي القاضي *

halaata2014@gmail.com

ملخص:

استهدف البحث الحديث عن باب نحوي كان جُلُّ حديث النحاة فيه عن تعريفه وشروطه، وقد اختلفوا فيهما اختلافا كبيرا، حرص البحث على عرضه بدءا من سيبويه ومدرسته، إلى ابن مالك ومدرسته، وصولا إلى العصر الحديث الذي دار نحويوه في إطار هذين الخطين؛ محاولا الوصول إلى تعريف يرتضيه وشروط رئيسة مؤثرة في الكلمات التي تشغل هذه الوظيفة النحوية، وملقيا الضوء على تطور التعريف عبر النحاة الذين تناولهم البحث، وعلاقة التعريف في هذه المراحل بالشروط التي حددوها.

وقد حدد البحث النحاة الذين عرض لهم من خلال رؤيته لسير النحو العربي خلال اتجاهات ثلاثة، تمثلت في سيبويه ومن تابعه، وابن مالك ومن تابعه، ومجموعة أخرى خرجت عن هذين الخطين، ثم نحاة العصر الحديث ممن حاولوا تقديم صياغة لتعريف المفعول له، ليست منقولة عن مصدر قديم.

ولذلك جاء البحث في أربعة مطالب، الأول عن المفعول له عند سيبويه، والثاني عن المفعول له بعد سيبويه، والثالث المفعول له عند ابن مالك وشراحه، والرابع عن المفعول له عند النحاة المحدثين.

* مدرس بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

وتوصل البحث إلى اختيار تعريف يحدد ماهية المفعول له، والشروط الرئيسة التي أجمع عليها، ولم تتخلف في الكلمات التي وقعت مفعولا له.

الكلمات المفتاحية: المفعول له؛ التعريف؛ الشروط ؛ رأي النحاة.

Abstract:

In Arabic grammar, there are topics that have been written about and spread in terms of the grammarians' talk about them, and the large number of studies that have dealt with them. Among those topics is the effect for it, so the elements of talking about it in the grammarians' books revolved around its definition, conditions, and the cases in which it was found, and the grammarians' definition of it evolved from simplicity to complexity, and grammarians differed about its conditions and number. The effect for it is a turbulent chapter, in which the dispute over the term appears broad and clear between brief and expanded, and some of them confused the borders of the chapter with its grammatical conditions. Likewise, the disagreement about the conditions, what they are, and their number, and why the noun that is plural with a letter denoting reasoning is not considered in the place of the accusative object for it, as this happened with the object and the representative of the subject, given that the semi-sentence falls in the location of each, although it is permissible in this section with the noun fulfilling the accusative conditions. , it can be taken literally. Based on that, the title of the research came (the object has in grammarians. the definition and the conditions) that collects the research issues proposed to be studied and its problems.

Keywords: Effect to him; The Definition; The Conditions; Grammarian's Opinion.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من لا نبي بعده، حبيبه ومصطفاه محمد بن عبدالله.

أما بعد،،،

ففي النحو العربي موضوعات كتب لها الذيوع والانتشار من حيث حديث النحاة عنها، وكثرة الدراسات التي تناولتها، وهناك موضوعات الدراسات حولها قليلة، وحديث النحاة عنها في كتبهم – قديما وحديثا– موجز في أغلب الأحيان.

من تلك الموضوعات المفعول له، فعناصر الحديث عنه في كتب النحاة دارت حول تعريفه، وشروطه، والحالات التي وجد عليها، وقد تطور تعريف النحاة له من البساطة إلى التعقيد، كما اختلف النحاة حول شروطه وعددها.

إشكالية البحث وتساؤلاته

على الرغم من حرص النحاة على تحرير المصطلح النحوي وضبطه يبدو لنا المفعول له بابا مضطربا، حيث يظهر فيه الخلاف حول المصطلح واسعا جليا بين موجز ومتوسع، ومنهم من خلط بين حدود الباب وشروطه النحوية.

كذلك الخلاف حول الشروط، وماهيتها، وعددها، ولماذا لا يعد الاسم المجرور بحرف دال على التعليل في محل نصب مفعول له، كما حدث ذلك مع المفعول به ونائب الفاعل باعتبار شبه الجملة تقع موقع كل، مع أنه جائز في هذا الباب مع استيفاء الاسم شروط النصب، فيجوز جره بالحرف.

بناء على ذلك جاء عنوان البحث (المفعول له عند النحاة.. تطور التعريف و علاقته بالشروط) جامعا مسائل البحث المقترح دراستها وإشكاليته، فقد رأيت في حديث النحاة عن تعريف المفعول له والشروط التي وضعوها له

مآخذ في حاجة إلى البيان، ومواضع إصابة في حاجة إلى تسليط النظر عليها، فقد اختلفوا حول هذين الأمرين اختلافا كبيرا، وقد عرض بعض الباحثين المحدثين في دراساتهم لهذا الاختلاف إجمالا، وقد رأيت أنه ما زال في حاجة إلى الحديث عنه، وعلاقة انضباط التعريف بالشروط، واختلافهم فيها تبعا لتعريف كل واحد منهم، فآثرت الحديث عن هذين الأمرين، وهما تعريف المفعول له لدى النحاة والشروط التي وضعوها له.

وبناء على إشكالية البحث وأسباب اختياره يطرح البحث عددا من التساؤلات:

- ما الحدود الفاصلة بين شروط الباب النحوي (المفعول له) وتعريفه؟
- ما التعريف الأمثل (الجامع المانع) الذي يمكن أن يلتزم به الباحثون في نظر قضايا المفعول له؟
- ما الشروط الرئيسة التي يجب توافرها في الكلمة التي تشغل موقع المفعول له؟
- هل المفعول له ما دل على السبب أو ما دل على النتيجة؟

أهمية البحث

أدرك الباحثون المعاصرون حاجة هذا الباب النحوي إلى مزيد من الدراسة والبحث، فجاءت عدة دراسات حديثة لتناوله، وما زال هذا الباب في حاجة إلى الدراسة في كل جانب من جوانبه التي تناولها النحاة في كتبهم، فقد أصاب النحاة في اهتمامهم بالحديث عن المصطلح النحوي، وشروط الباب فيما تحدثوا عنه من أبواب نحوية، غير أنهم بالغوا في هذا الاهتمام، وحاولوا في بعض الأحيان تطويع اللغة لتوافق تعريفاتهم وشروطهم[1]..

وترجع أهمية البحث إلى:

- محاولة إيجاد حل لإشكالية أحد المنصوبات الاسمية (المفعول له).
- محاولة وضع صياغة جديدة لهذا الباب النحوي من حيث التعريف والشروط.
- محاولة إيجاد موازنة في تعريف المفعول له بين بيان السبب والنتيجة.
- تزويد المكتبة النحوية ببحث في قضية تباينت فيها آراء النحويين القدامى، وأشار المحدثون إليها دون الفصل فيها بشكل نهائي.

مصادر الدراسة

اختارت الدراسة عرض آراء النحاة بدءا من سيبويه والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والرضي وأبي حيان وابن مالك وشراحه للألفية والتسهيل، وهم: ابن عقيل والمرادي وابن هشام والأشموني والصبان والأزهري وناظر الجيش والسيوطي؛ لأن الدراسات النحوية في أغلبها دارت في إطار سيبويه وكتابه ثم ابن مالك وألفيته وتسهيله، والخط الثالث ممن خرج عن هذين الخطين من النحاة، كما سأوضح في البحث.

الدراسات السابقة

هناك دراسات عدة تناولت موضوع المفعول له من عدة زوايا، سواء بالحديث عنه مباشرة، أو بالحديث عنه في إطار المنصوبات عموما، ومن تلك الدراسات:

- **المفعول له بين شروط النحاة وواقع اللغة** للدكتور فاضل صالح السامرائي[2]، عرض فيه لرأي الكوفيين في اعتبار المفعول له مفعولا مطلقا، ورفض هذا الرأي مرجحا رأي البصريين في جعله بابا مستقلا، وأيد اختياره بالأدلة، ثم عرض شروط النحاة وما يرجحه منها.

- **التعليل في اللغة العربية** للدكتور هادي نهر[3]، عرض فيه للتعليل بالمصدر الصريح وتعريف المفعول له والشروط التي وضعها النحاة بدءا من سيبويه، وما ارتأه صالحا منها، وتحدث عن العامل في المفعول له، وصوره التي وردت في اللغة، والتعليل بالمصدر المؤول، والتعليل بالحروف الدالة على التعليل.

- **إشكالية المفعول لأجله**[4] للباحث م.م.مضر محمود يحيى أحمد[5]، تحدث فيه الباحث عن تعريف المفعول له، وشروطه، وحكمه النحوي، وصوره التي ورد عليها، وذلك من خلال مجموعة من الكتب النحوية والشروح النحوية، والتفاسير التي اهتمت بالقضايا النحوية، وحدد الكتب التي عرض لها، وهي: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، وشرح ابن يعيش للمفصل، ومغني اللبيب لابن هشام؛ ولكنه في البحث لم يعرض لرأي المبرد كما ذكر في المقدمة[6].

- **المنصوبات في كتاب معاني القرآن للفراء عرض ودراسة** للباحثة فاطمة سويلم السليلمي[7] عرضت فيه لإعراب الفراء المفعول له في قوله تعالى: "يجعلون آصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت" على أنه مفعول مطلق، وهو رأي الزجاج ونحاة الكوفة، وتتبعت إعرابه للمفعول له في الآيات التي ورد فيها في كتابه معاني القرآن، والأوجه الإعرابية المختلفة لكل منها، مما احتمل أكثر من وجه.

- **الخلافات النحوية في المنصوبات في كتاب شرح الرضي على الكافية** للباحث إبراهيم بن حسين بن علي صنبع[8]، عرض لحد المفعول له في الفصل الأول الذي خصه للحديث عن الحدود النحوية والمصطلحات، وتحدث فيه عن رأي الزجاج في اعتبار المفعول له مفعولا مطلقا، ورفض الرضي لهذا الرأي وسبب هذا الرفض.

- **المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية** للباحث عمار إلياس البوالصة[9]، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية 2007، تحدث فيها في الفصل الأول عن رأي إبراهيم مصطفى في النصب، وتقسيمه المنصوبات ثلاثة أقسام، القسم الأول منها المفاعيل الخمسة المعروفة، فتحدث عن المفعول له وعرض لرأي الزجاج رافضا له، وتحدث عن شروط النحاة لهذا الباب، وموقف إبراهيم مصطفى من هذا الحديث.

- **المفعول لأجله بين النظرية والاستعمال** لإسماعيل أحمد ضاعن الخوالدة[10]، حيث عرض لتعريف المفعول له في كتب النحاة، والشروط التي وضعوها، ثم عرض للدراسة التطبيقية على نصوص مختارة؛ لبيان صورة المفعول له فيها ومدى توافقها وتخالفها مع قواعد النحاة، وكان الاهتمام في التطبيق على بيان الأنماط التي ورد عليها المفعول له في تلك النصوص.

- **المفعول لأجله في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية** للباحث محمد السيد أبو الحديد[11]، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، 2017، تحدث فيها الباحث في الباب الأول عن تعريف المفعول له وشروطه وخلاف النحاة فيها، وتحدث في الباب الثاني عن المفعول له في القرآن الكريم والأنماط التي ورد عليها في الكتاب العزيز.

التعليق على الدراسات السابقة

- وهذه الدراسات قد بذلت جهدا كبيرا في الحديث عن المفعول له في الجانب النظري والجانب التطبيقي، غير أن الدراسات التي تعرضت للجانب النظري اهتمت بجوانب معينة غير التي اهتم بها هذا البحث، فدراستا الدكتور فاضل السامرائي والدكتور هادي خشبة عرضا للتعريف من خلال كتب النحاة دون نقد التعريف أو الإشارة إلى اختلافهم في صياغته من مرجع إلى آخر،

وكذلك فعلت بقية الدراسات التي ذكرتها، ولم يشر أحد منهم إلى هذا الخلاف وما يرجحه من تعريف للمفعول له.

– كذلك ذكر الأستاذان الجليلان الشروط التي ذكرها النحاة واختلاف النحاة فيها، وما رجحه كل منهما دون الحديث عن علاقة الشروط بالتعريف، وما الشروط الرئيسة التي لا يختلف حولها، وتعد الأساس في شروط هذا الباب.

– بعض هذه الدراسات اقتصر على نقاط محددة تخص إطار موضوعه، كما في دراسة الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الكافية للرضي، حيث اقتصر التعريف على اعتراض الرضي على رأي الزجاج في اعتبار المفعول له نوعا من المفعول المطلق، وكذلك دراسة المنصوبات في كتاب معاني القرآن للفراء دراسة وتحليل كان الاهتمام بالمواضع التي وجه فيها الاسم المنصوب إلى أن يكون مفعولا له.

– وفي دراستي المفعول لأجله بين النظرية والتطبيق والمفعول لأجله في القرآن الكريم اقتصر الباحثان في الجانب النظري على ذكر التعريفات والشروط الواردة في كتب النحاة دون مناقشتها أو بيان تطورها، ورصدا في الجانب التطبيقي الصور التي ورد عليها المفعول له في النصوص المدروسة.

فالدراسات السابقة لم يقم أي منها برصد تطور تعريف النحاة السابقين من سيبويه إلى شراح ابن مالك، وتحديد ما طرأ عليه من تطور من البساطة إلى التعقيد، وأثر ذلك وعلاقته بالشروط.

منهج البحث وخطته

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم الباحث بوصف آراء النحاة القدماء وتحليلها معلقا عليها بما يراه.. وجاء البحث على النحو التالي:

مقدمة: اشتملت على أسباب اختيار البحث وإشكاليته وتساؤلاته وأهميته ومصادره والدراسات السابقة عليه وبيان منهج البحث وخطته.

المطلب الأول: المفعول له عند سيبويه.

المطلب الثاني: المفعول له بعد سيبويه.

المطلب الثالث: المفعول له عند ابن مالك وشراحه.

المطلب الرابع: المفعول له عند النحاة المحدثين.

الخاتمة والتوصيات

المطلب الأول

المفعول له عند سيبويه

لقد دار النحو العربي طويلا في فلك سيبويه، فوجدنا النحاة من بعد سيبويه وكتابه يدورون في فلكه من حيث شرحه وآراء سيبويه الواردة فيه وشواهده النحوية[12]، ثم دار بعده في فلك ابن مالك فترة طويلة من الزمن، فانتقلت الزعامة إلى ابن مالك وألفيته وتسهيله تبويبا وأمثلة وشواهد، وشروحا وحواشي لهما، لم يخالف أغلب النحاة أو يسلك غير هذين المسلكين إلا قلة من النحاة من أمثال ابن الحاجب والزمخشري وابن هشام وأبي حيان، كل أضاف إلى سابقه، مما جعل النحو علما نضج ولم يحترق كما قال السيوطي عنه[13].

وفي هذه المناحي الثلاثة[14] تسير دراستنا للمفعول له.

فقد أشار سيبويه إلى المفعول له في عدة مواضع دون أن يذكر له تعريفا مباشرا، حيث تحدث عما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر[15]، ويذكر أنه ما جاء تفسيرا لما قبله لما كان، ثم يمثل للمفعول له بعدة أمثلة[16].

ونستنتج من حديث سيبويه أنه اشترط المصدرية والتعليل للفعل فقط، فمن شواهد سيبويه للمفعول له قول النابغة الذبياني[17]:

وحَلَّتْ بُيوتي في يَفاعٍ مُمنّــعٍ يُخالُ به راعي الحَمولةِ طائرا

حِذَارا على أنْ لا تُنالَ مَقادَتي ولا نِسْوتي حتى يَمُتْنَ حَرائرا[18]

فيلاحظ على هذا البيت أن فاعل "حلت"، وهو الفعل الناصب للمفعول له (حذارا) لا يشترك معه في الفاعل، ففاعله (بيوتي)، وفاعل حذارا هو الشاعر نفسه.

وقد أول النحاة البيتين تأويلا يتماشى مع الشروط التي وضعوها، بينما شاهد سيبويه يوضح أنه لم يشترط هذا الشرط، وإنما اشترط – كما ذكرنا – المصدرية والتعليل أو التفسير على حد لفظه.

ويتحدث سيبويه في موضع آخر عن توجيه قولهم: "أما سمنا فسمين وأما علما فعالم"، حيث انتصب المصدر على الحالية في حالة التنكير، وفي حالة مجيئه معرفا فالتميميون يوجبون الرفع؛ لامتناع الحالية، ويجيز الحجازيون النصب على المفعول له، "فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك فعلته مخافة ذلك"[19].

بل يشير إلى أن لك في هذا الباب كله أن تجري النكرة حالا والمعرف بالألف واللام مفعولا له، نحو قول الشاعر[20]:

أَلَا ليت شِعْرِي هل إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ فأمّا الصَّبرَ عنها فلا صبرا[21]

ويلاحظ من الحديث السابق أن سيبويه مثّل بمصدر حسي، وهو سمنا، كما أوضح أن أهل الحجاز ينصبون المعرف بالألف واللام مفعولا له دون غضاضة، ولا يشترطون فيه التنكير[22][23].

أما في غير المصدر فالنصب مفعولا له قبيح عند سيبويه، والوجه عنده الرفع فقط، كما في قولهم: "أما العبيد فذو عبيد"، حيث استقبح نصب العبيد على أنه مفعول له، كما ذكر يونس في توجيهه لقول العرب السابق[24]، ولكن سيبويه حاول تفسير هذا التوجيه تفسيرا يجعله مقبولا احتراما للنقل عن العرب، على أنهم أجروا الاسم مجرى المصدر، وأنهم لم يقصدوا عبيدا بأعيانهم، ولكنه أيضا وصف النصب بأنه قليل خبيث[25].

فموقف سيبويه من المفعول له يتلخص في أمرين، الأول من حيث التعريف، فقد قدم له تعريفا موجزا بقوله ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر؛ لأن المصطلح في عصره كان في مرحلة طفولته المبكرة[26]، فلا

نستطيع أن نحمله أكثر مما يمكن لمرحلته أن تتحمله، من حيث دقة التعريفات، فكان التعريف شاملا للشروط كما يظهر في الأمر الثاني.

وكذلك كان شأن المصطلح الذي جاء مختلطا بتعريف هذه الوظيفة ومفهومها، كما أشار أحد الباحثين إلى طبيعة مصطلح المفعول له في كتاب سيبويه بقوله: "وشأن هذا المصطلح شأن غيره من المصطلحات من حيث التعدد والقلق وعدم الاستقرار، وقد جاء تعدده على النحو الآتي: العذر، ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، التفسير: لأنه تفسير لما قبله لما كان، الموقوع له: فانتصب لأنه موقوع له. المفعول له: فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، جواب له"[27]

وعلى الرغم من ذلك القلق والتعدد فإن ما ذكره سيبويه في العبارات السابقة ألمح بقوة لما استقر في التراث النحوي من مصطلح المفعول له أو المفعول لأجله، بحيث لم تخرج تسمية النحاة من بعده عن هذين المصطلحين اللذين لم ينص عليهما سيبويه باعتبارهما مصطلحا، وإنما ذكرهما في إطار الوصف لهذه الوظيف اللغوية[28]

والأمر الثاني أنه أوجز الشروط في المصدرية والتعليل، وهما الشرطان اللذان يظهران من أمثلته وتعريفه، فهو لم يشترط أن يكون المصدر قلبيا، أو مشاركا للفعل في الفاعل كما ظهر في شواهده السابقة، وكذلك لم يشترط تنكيره.

ولم يتحدث المبرد في المقتضب عن المفعول له تحت عنوان مستقل، بل لم يذكره صراحة في الموضع الذي تحدث فيه عن المصدر المؤول من أن ومعموليها المنصوب بعد اللام المحذوفة، ولعل هذا هو السبب في أن الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة لم يضع المفعول له ضمن الموضوعات النحوية التي اشتمل عليها المقتضب، وأوردها الشيخ في فهارسه.

فالمبرد يتحدث عن مواضع فتح همزة إن، ومن ذلك قوله تعالى:(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)[29]، وقوله: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً)[30]، فيقول معلقا على الآيتين الكريمتين: "وإنما كانت هنا بعد الواو منصوبة لأن المعنى معنى اللام، كما تقول: جئتك ابتغاء الخير، فتنصب والمعنى معنى اللام، وكذلك قال الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

فإذا قلت: جئتك أنك تحب المعروف، فالمعنى معنى اللام، فعلى هذا قدمت، وهذا قد مر. فهذا قول الخليل"[31].

ويقصد بما مَرَّ جواز حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول من أن ومعموليها، وظاهر كلامه أنه يرى أن الموضع موضع نصب على نزع الخافض، ولذلك لم يصرح بلفظ المفعول له مع الشاهد الشعري، ويقوى هذا الظن عند الحديث عن المصدر المؤول، وإحالته إلى موضع حذف حرف الجر معه، والإشارة إلى أنه رأي الخليل، ويقوي ذلك أيضا عدم حديثه عنه بشكل مستقل في الكتاب.

أما الكوفيون فلم يبوبوا للمفعول له، وإنما عدوه نوعا من المفعول المطلق المبين للنوع، وليس نوعا مستقلا من أنواع المفاعيل، يشير إلى ذلك أبو البركات الأنباري في "أسرار العربية" بقوله: "وهذا الباب يترجمه البصريون، وأما الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر، فلا يفردون له بابا"[32].

وقد حدت هذه النظرة من إسهامهم في قضية تعريف المفعول له وشروطه، نرى ذلك في توجيه الفراء لقوله تعالى: (يجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)[33]: "فنصب «حَذَرَ» على غير وقوعٍ من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذرا، إنما هو كقولك: أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل،

كقوله جل وعز: (يَدْعُونَنا رَغَباً وَرَهَباً) . وكقوله: (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً) والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح «مِنَ». وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم"[34].

فالفراء يرى أن المفعول له لا ينتصب لمعنى حرف التعليل، وهو عنده الحرف (من) كما يظهر في نهاية نصه، إنما يتنصب على التفسير كما ينتصب المفعول المطلق المبين للنوع، ويذكر أنه على معنى الحرف من، ويقصد بها التي تدل على السببية؛ معاونة للمتعلم المبتدئ في تحديد هذا المفعول، ويؤكد ذلك ما صرح به الزجاج في إعرابه للقرآن الكريم من أن التقدير في الآية الكريمة "يحذرون حذرا"، حيث قال: "وإنما نصب (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت. وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال يحذرون حذرا؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم من الموت"[35].

ويظهر ما في تأويل الزجاج من التعسف لجعل المفعول له منصوبا على المصدرية، وقد رد هذا التوجيه كثير من النحاة قديما وحديثا، فقد رفض رأيه ابن الحاجب، حيث قال بعد تعريفه المفعول له: "خلافا للزجاج، فإنه عنده مصدر"[36]، وأوضح شارحه الرضي أن رأي الزجاج لا يستقيم في مواضع كثيرة[37]، ثم ذكر رأي الجرمي الذي وجه (حذر) على الحالية، وعلق الرضي بقوله: "ومذهب البصريين أولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره"[38] .

ورده كذلك ابن مالك في تسهيله: "وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو سار الجمَزَى وعَدا البشَكَى، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك كل جَمزَى سَيْرٌ، ولو فعل ذلك

بالتأديب والضرب من قولك ضربته تأديبا لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج"[39].

ورده من المعاصرين:

* الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو[40]، حيث يقول: "والذي يبدو أن رأي البصريين أرجح، وأقرب إلى طبيعة اللغة، وإن كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين وغيرهم"، ثم يبين أوجه ترجيح رأي البصريين، وتتمثل في:

1- أن المفعول له يبين السبب والعلة، ويقع جوابا عن لم فعلت، أما المفعول المطلق والحال فليسا لبيان العلة، وإنما الغرض منهما التوكيد وبيان النوع أو العدد، أو بيان الهيئة كما في الحال، فمعنى الكلام يختلف مع اختلاف التوجيه النحوي للنصب، وهو معنى قد لا يستقيم معه الكلام، كما مثل بقولهم: فعلت ذلك ابتغاء مرضاة الله، وقوله تعالى: (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ)[41]، فهنا المصدر لبيان السبب والعلة .

2- أنه يجوز العطف على العلة الصحيحة، وذلك نحو قوله . تعالى: (وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)[42]، فهنا ذكر علة إنزال الكتاب باللام في (لتبين)، وهذه علة لا حال ولا مفعولية مطلقة، ثم عطف عليها بقوله (وهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)، فهو إذن علة مثله وسبب لا حال ولا مفعول مطلق؛ لأنه لا يصح عطف الحال على ما ليس حالا ولا عطف المفعول المطلق على ما ليس مفعولا مطلقا.

3- إن القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى، قد تكون بعيدة عنها دون موجب، وذلك نحو قولنا : قلت ذاك خوفا

منه، فيكون القول عندهم بمعنى الخوف في حين أن القول حسي والخوف قلبي .ونحو قوله: (وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ) (البقرة: ٢١٣)، فيكون الاختلاف بمعنى البغي"[43].

* الباحث عمار إلياس البوالصة في دراسته للمنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، حيث يقول عن مثال الزجاج ضربته تأديبا، وأن الضرب نوع من التأديب: "ويظهر بوضوح التعسف في التأويل والتقدير في هذا الرأي، فالزجاج يحاول جاهدا أن يجعل المفعول له مفعولا مطلقا؛ وإذا استطاع أن يصل بهذا التحليل إلى هذه النتيجة، فهل يعمم هذا على المفعول له"[44].

المطلب الثاني

المفعول له بعد سيبويه

تطـورت الدراسـات النحويـة بعـد سـيبويه، واتجهـت أكثـر إلـى بيـان المصطلحات والحدود، والحديث عن شروط الأبواب النحوية بتفصيل وتحديد لم يكن في مرحلة سيبويه، وظهرت مجموعة من النحاة تميزت في نهجها النحوي وتبويبها للموضوعات النحوية، ومن هؤلاء ابن الحاجب، والزمخشري، ومن سار على دربهما من النحاة، وسأعرض للمفعول له عند مجموعة منهم.

فنجد عند ابن الحاجب تعريفا مبسطا للمفعول له، فهو "ما فعل لأجله فعل مذكور، مثل: "ضربته تأديبا"، و"قعدت عن الحرب جبنا"[45].

ونلاحظ على تعريف ابن الحاجب بعض الأمور:

الأول: أنه لم يشر إلى الشروط في تعريفه، كما فعل بعض النحاة بعد ذلك، وإنما اقتصر في تعريفه على ما يحدد ماهية المفعول له، لذلك نجد الرضي في شرحه لنص ابن الحاجب يقدم التعريف التالي: "المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان"[46]، ويشير صراحة إلى أن النحاة في اصطلاحهم لا يطلقون اسم المفعول له إلا على المنصوب الجامع لهذه الشرائط؛ لأن تعريف ابن الحاجب لم يشر إلى هذه الشروط، وكذلك في بعض أمثلته، ومنها "جئتك للسمن، ولإكرامك الزائر"، فهي تتفق مع تعريفه، وتختلف مع تعريفات النحاة وشروطهم التي وضعوها لما ينصب مفعولا له.

كما يتفق الرضي مع ابن **الحاجب** في عدم اشتراط الاشتراك في الفاعل، فيقول: "وهو الذي يقوى في ظني"[47]، ودلل على ذلك بقول سيدنا علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في نهج البلاغة: "فأعطاه الله النظرة استحقاقا

للسخطة، واستتماما للبلية "فالمستحق للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة أي الإمهال هو الله تعالى"، وإن أشار إلى أن الغالب هو الاشتراك في الفاعل(48).

الثاني: أمثلة ابن الحاجب المصاحبة **لتعريفه** تشير إلى نوعي المفعول له، فالأول مالا يتقدم وجودا على ما جعل علة له، نحو قوله: ضربته تأديبا، فالتأديب يحدث نتيجة للضرب، وتاليا له في الوجود، وهو نوع اختلف النحاة حوله؛ لأنهم ذكروا أن العلة سابقة في الوجود على الحدث؛لأنها الدافعة لحدوثه، كما مثل ابن الحاجب للنوع الثاني، وهو الذي يتقدم في الوجود على ما جعل علة له، في قولهم: "قعدت عن الحرب جبنا"، فالجبن سابق في الوجود على وجود الحدث ووقوعه.

فابن الحاجب وشارحه **الرضي** يشيران بوضوح إلى أن المفعول له هو الحامل على الفعل، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل أم تأخر عنه في الوجود، وهو ما يسمى بالعلة الغائية، فهي كما يقول الرضي: "متقدمة من حيث التصور، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود"(49).

فالمفعول له هو ما كان سببا دافعا لحدوث الفعل والقيام به، كما في قولهم: قعدت عن الحرب جبنا، أو كان غاية ونتيجة تتحقق من وقوع الفعل كما في قولهم، ضربته تأديبا، وجئتك إصلاحا لحالك، وهذا التحديد والتفصيل يبعد النحاة عن المحاولات الكثيرة المتعثرة في محاولة بيان أن العلة سابقة في كل الأحيان للحدث الذي تعلله، ومحاولاتهم لتوجيه الأمثلة المخالفة لرأيهم كما سنرى عند بعض النحاة.

والنص على هذين النوعين يخرج النحاة أيضا من فكرة الاتفاق في الزمان والفاعل، فالمثالان السابقان جاءت العلة فيهما تالية للحدث وفي زمان لاحق له، كما أن الفاعل فيهما مختلف، ففاعل الضرب غير فاعل التأديب، وفاعل المجيء غير فاعل الإصلاح.

وقد حاول النحاة توجيه هذه الأمثلة بما يتفق مع شروطهم التي وضعوها، وحاولوا إلزام النصوص بها، فقالوا إن هذين المثالين على تقدير محذوف، أي جئتك إرادة إصلاح، وإرادة تأديب(50).

الثالث: بناء على هذين النوعين أوضح الرضي أن ابن الحاجب أجاز أن يكون المفعول له فعلا غير قلبي، وذكر أن النوع الذي تكون فيه العلة سابقة للحدث أي سببا له هو ما يشترط فيه أن يكون المصدر قلبيا، أما النوع الآخر الذي تكون العلة فيه أو الغاية من الفعل تالية لحدوثه لا يشترط فيه هذا الشرط، فيكون غرضا أي يتقدم على الفعل تصورا وليس وجودا، فهذا لا يلزم كونه قلبيا، نحو جئته إصلاحا، وضربته تقويما، بل إن ابن الحاجب أجاز ما هو أكثر من ذلك، فأجاز "جئتك سمنا ولبنا" أي للسمن واللبن(51).

وهذا المثال الأخير يعيدنا إلى المنقول عن العرب في كتاب سيبويه، في قولهم أما العبيد فذو عبيد، بالنصب على المفعول له، وهو ما كرهه سيبويه من كون المفعول له غير مصدر، وذكرت توجيه سيبويه للتخفيف من هذا الخروج على القاعدة بأن الألف واللام على معنى الجنسية، مما يجعل فيها عموما يقربها من المصدر، ويجعل لتوجيه ابن الحاجب غير المصدر مفعولا له قدرا من القبول.

فما حدده ابن الحاجب من شروط لهذه الوظيفة متفق مع ما قدمه من تعريف لها، وهو يختلف عن تعريف الرضي الذي يلتزم بالنص على الشروط التي قيد بها النحاة أنفسهم عند الحديث عن المفعول له، والتي تطورت كما رأينا مع تطور حديث النحاة عن حد المصطلح النحوي، والشروط اللازمة للباب النحوي كما رأوها، فالفاصل الزمني بين ابن الحاجب وشارحه الرضي أوجد هذا الاختلاف بينهما في التعريف والشروط.

ونري البساطة في التعريف مستمرة عند الزمخشري الذي حد المفعول له بقوله: "هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لمه وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان، وضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا وفعلت ذلك أجل كذا وفي التنزيل حذر الموت"(52).

وقد شرح ابن يعيش التعريف السابق بذكر شروط المفعول له، فذكر أن من شروطه أن يكون مصدرا، ويكون العامل فيه من غير لفظه، ويذكر علة وعذرا لوقوع الفعل، وأن أصله أن يكون بمعنى اللام التي تفيد الغرض والعلة(53).

ومصطلحا الغرض والعلة هما والمفعول له اللاحق ما استخدمه النحاة للتعبير عن المفعول له السابق للفعل، والمفعول له اللاحق له، كما أشار الرضي إلى ذلك سابقا، وأشارت أمثلة ابن الحاجب التي عرضناها.

ويؤكد ابن يعيش على هذه الشروط مرة أخرى عند حديثه عن نص الزمخشري السابق، حيث حدد الشروط لديه بقوله: "وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود"(54).

فالزمخشري يحدد المصدرية والاشتراك في الفاعل والزمن، وابن يعيش يوضح منطقية هذه الشروط؛ فالمفعول له مصدر؛ لأن المصادر معان، والعلل لا تكون أعيانا، ولأنها أحداث وليست أعيانا، فهي جزء من فعل الفاعل، وتأتي متزامنة معه، ويوضح ذلك بقوله: "فإذا فعل الفاعل هذا فعل ذاك.... وأما اشتراط كونه "مقارنا له في الوجود "فلأنه علة الفعل فلم يجز أن يخالفه في الزمان"(55).

وتبدو تعليلات ابن يعيش فلسفية منطقية أكثر منها لغوية، فقد جاءت بعض النصوص اللغوية مخالفة لهذه الشروط، كما ذكرنا في شاهد سيبويه السابق:

وحلت بيوتي في يفاع ممنـــع يخال به راعي الحمولة طائرا
حذارا على أن لا تنال مقادتي ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

حيث اختلف الفاعل بين الفعل والمفعول له، ففاعل (حلت) هو (بيوتي)، وفاعل (حذارا) هو الشاعر، مما حدا ببعض النحاة إلى توجيه الشاهد على أن المقصود هو(أحللت)؛ لأن الشاعر هو من أحل بيوته[56].

وكذلك في قوله – تعالى –: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)[57]، ففاعل (يريكم) هو الله تعالى، وفاعل الخوف هم المؤمنون؛ مما دفع بعض النحاة إلى القول بأن التقدير في الآية الكريمة على حذف المضاف أي إراءة خوف، كما سنرى عند رفض ابن مالك لهذا التوجيه[58].

ويرد الزمخشري وشارحه ابن يعيش على من يشترط التنكير في المفعول له بأنه يكون معرفة ويكون نكرة، ويستشهد بقول العجاج[59]:

يركبُ كُلَّ عاقرٍ جُمهورِ مخافةً وزعلَ المَحبورِ
والهولَ من تهوّل الهُبورِ

وبقول حاتم:

وأغفرُ عَوْراءَ الكريمَّ ادِّخارَه وأعرضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[60]

حيث أجاز ابن يعيش أن يكون المفعول له في بيت العجاج بالإضافة إلى (مخافة) النكرة، و(زعل) المعرفة بالإضافة، كلمة (الهول) المعرفة بالألف واللام، وهو ما أشار إليه الزمخشري حين استشهد بأبيات العجاج من أنه جمع صور المفعول له النكرة والمعرفة فيها[61].

وقد أوجز أبو حيان وأصاب في حديثه عن المفعول له في كتابه ارتشاف الضرب، حيث ذكر أن الشرط المتفق عليه في المفعول له هو المصدرية[62]، وشرط هذا المصدر أن يكون سببا للحدث أومسببا عنه[63]، وهو ما أطال النحاة في التعبير عنه بالغرض أو العرض والعلة الغائية.

ثم ذكر بقية الشروط بالخلاف الدائر حولها، فشرط أن يكون من أفعال القلوب خالفه أبو علي الفارسي، فأجاز: جئتك ضرب علي، وشرط الاقتران في الزمان مع الفعل لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين، وشرط الاتحاد في الفاعل خالفه ابن خروف، وظاهر قول سيبويه يشعر بالجواز كما رأينا في شواهده، كما أن شرطي اتحاد الفاعل والزمن يتخلفان عندما يكون المفعول له مصدرا مؤولا(64).

وقد أنكر أبو حيان شرط التنكير على من اشترطه، موضحا أن مذهب الجمهور أنه يأتي منكرا ومضافا ومعرفا بأل(65).

فأبو حيان لم يقدم تعريفا للمفعول له، وإنما تحدث عن الشروط بموضوعية جامعا الآراء حولها كما تضافرت في كتب النحاة قبله، ومن قبله لم يقدم ابن مالك تعريفا للنكرة؛ ذاكرا أنه لا حد لها، وقد كانت إشكالية التعريفات والحدود في النحو العربي موضع دراسات متعددة، وما زالت في حاجة إلى الدراسة باعتبارها سبيلا إلى دراسة النحو العربي وتعليمه.

وقد نقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان، لكنه رجح بعض الآراء على بعض عند عرضه للشروط، فقد رد شرط التنكير بما رده به سيبويه والجمهور(66)، وذكر أن شرطي الاتفاق في الوقت والفاعل لم يقل بهما سيبويه أو أحد من المتقدمين؛ فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعا غدا في معروفك، وجئتك حذر زيد، واستدل عليه أيضا بقوله –تعالى–:"يريكم البرق خوفا وطمعا"، ففاعل "يريكم "هو الله–تعالى–، والخوف والطمع من الخلق(67)، مما يعني أنه لا يوافق على التوجيهات السابقة للآية الكريمة على تقدير يجعلكم ترون أو غيره من التوجيهات التي لا مسوغ لها إلا تحقيق شرط النحاة في اتحاد الفاعل والزمن.

المطلب الثالث

المفعول له عند ابن مالك وشراحه

بدأ ابن مالك حديثه في شرح التسهيل عن المفعول له بتعريفه، وهو التعريف الذي استقر عند النحاة، حيث عرفه بقوله: "وهو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقا أوتقديرا"[68].

ويستوقفنا في شرح ابن مالك لتعريفه السابق أنه عرف التعليل بأنه ما دل على مراد الفاعل من الفعل، أي الغاية التي يصل إليها أو العلة الغائية، فهو ما يلي الفعل في التحقق، وليس ما يسبقه في الوجود، ومثل لذلك بالتأديب من قولهم: ضربته تأديبا، ونحو قوله – تعالى–: "يريكم البرق خوفا وطمعا"، فهو النتيجة من الفعل أو الغرض الذي يأتي تاليا للفعل، وليس سابقا له كما هو الحال في العلة السببية.

والآية الكريمة السابقة محل خلاف بين النحاة لاختلاف الفاعل فيها، ويظهر من تعليق ابن مالك إجازته لذلك، حيث رفض توجيه الزمخشري للمصدرين على الحالية، أو على تقدير مصدر محذوف تقديره إراءة خوف وطمع[69]؛ ليشترك المفعول له مع الفعل في الفاعل، وقد أشار ابن هشام إلى الآية الكريمة في إطار ما يحتمل المصدرية و الحالية والمفعول له[70]، ولا يخفى اختلاف المعنى مع كل توجيه من هذه التوجيهات.

وقد ذكر ابن مالك بيتي النابغة شاهد سيبويه السابق باعتبار الفاعل واحدا في التقدير؛ لأن المعنى أحللت بيوتي، كما ذكر رأي ابن خروف في جواز عدم اتحاد الفعل وأن ظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز[71]، كما ذكر شاهدا لجواز حذف العامل في المفعول له من حديث محمود ابن لبيد الأشهلي، وهو قوله: "قالوا ما جاء بك يا عمرو؟ أحربا على قومك أم رغبى في الإسلام "أي أجئت

حربا أو رغبة"[72]، ويظهر من هذا النص أن المفعول له(حربا) مصدر غير قلبي.

وقد سار شراح ابن مالك للألفية والتسهيل في فلكه عند الحديث عن المفعول له، كل حسب توجيهه كما سنرى، فقد أشار ابن عقيل في شرحه للألفية إلى تعريف النحاة للمفعول له بقوله: "هو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله: في الوقت والفاعل، نحو: جد شكرا"[73]، كما أشار إلى اختلافهم في الشروط، وأن منهم من لا يشترط سوى المصدرية[74].

وقد عرفه المرادي في شرحه للألفية تعريفا موجزا بقوله: "هو علة الفعل"[75]، وذكر له ثلاثة شروط، وهي الشروط نفسها التي ذكرها ابن عقيل في شرحه السابق، وهي أن يكون مصدرا، متحدا مع عامله في الوقت، متحدا معه في الفاعل ولو تقديرا[76].

واعتبر المرادي أن الفاعل متحد تقديرا في قوله- تعالى -: "يريكم البرق خوفا وطمعا"؛ لأن معنى يريكم يجعلكم ترون[77]، وهو توجيه ابن مالك للآية الكريمة في شرح التسهيل، والذي نص عليه في تعريفه السابق بقوله "تحقيقا أو تقديرا".

ولم يعرف ابن هشام المفعول له في شرحه للألفية، وإنما مثل له مباشرة بقوله: "ومثاله: جئت رغبة فيك"[78]، ثم ذكر له خمسة شروط، حيث زاد على ما ذكره ابن عقيل والمرادي شرطين، هما: أن يكون المصدر قلبيا، وأن يكون علة، سواء أكانت عرضا مثل رغبة أم غير عرض نحو قعد عن الحرب جبنا، ويقصد بالعرض ما ذكرناه سالفا من العلة الغائية، وغير العرض بالسبب الذي يسبق وجوده الفعل[79].

ونلاحظ على حديث شراح الألفية الثلاثة عن المفعول له ما يلي:

أولا: اختلافهم **في** مسألة التعريف بين متسع كما فعل ابن عقيل، حيث ضمن الشروط في تعريفه كما فعل كثير من النحاة بعده، وكما فعل ابن مالك قبله في شرح التسهيل، وموجز كما فعل المرادي الذي فصل الشروط عن حد التعريف، بينما لم يعرفه ابن هشام، وإنما مثل له مباشرة، ثم تحدث عن الشروط بشكل مستقل.

ثانيا: اختلافهم في عدد **الشروط**، وفي ضرورة كل منها، كما حدث بين أغلب النحاة في اختلافهم حول الشروط، وخاصة شرط الاتحاد في الفاعل والوقت.

ونلاحظ عند النحاة المتأخرين تطورا في الحديث عن تعريف المفعول له وشروطه، فالأشموني في شرحه للألفية لم يقدم للمفعول له تعريفا مستقلا اعتمادا على نص الألفية كما رأينا سابقا عند ابن هشام، وجعل التعريف ممزوجا بالشروط كما كان عند بعض النحاة السابقين من التداخل بين حد التعريف والشروط، ثم أعاد صياغة الشروط جاعلا إياها خمسة[80]، وهي أن يكون مصدرا قلبيا علة متحدا في الوقت والفاعل، كما اشترط كونه من غير لفظ الفعل، وهو شرط سادس ذكره ولم يحصه في عدد الشروط السابقة التي ذكرها، وهو ما أخذه عليه الصبان في حاشيته على الشرح[81].

وقد توقف الصبان عند ما ذكرناه سابقا من خلط النحاة بين حد المفعول له وشروطه؛ فقال عن شرط العلية: "أي كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس، بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر"[82]

كما أشار إلى أن العلة المقصود بها ما كان باعثا على الفعل سواء أكان غرضا نحو جئتك جبرا لخاطرك أم لا كـ(قعدت عن الحرب جبنا)[83]، أي سواء أكانت سابقة للفعل في الحدوث أم تالية له كما أوضحنا سابقا.

ونجد تطور الحديث عن تعريف المفعول له وشروطه عند الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح، حيث علق على ما ذكره ابن هشام من شروط المفعول له، وعرفه تعريفا موجزا بقوله: "هو ما فعل لأجله الفعل"[84]، وذكر أن النحاة اشترطوا له خمسة شروط، أولها المصدرية، وهو شرط متفق عليه، باستثناء ما ذكره يونس من نصب (العبيد) في قولهم: "أما العبيد فذو عبيد "على المفعول له، وهو ما نص فيه سيبويه على وجوب الرفع، وإنما وجه النصب على التأول بالمصدر بأن لا يُقصد عبيد بأعينهم[85]، وما كان توجيه سيبويه للنصب إلا احتراما للنص المنقول عن العرب، وإن كان مخالفا لقواعد النحاة، ومع ذلك وصف النصب بأنه قبيح لمخالفته شرط المصدرية.

والشرط الثاني أن يكون قلبيا، وذلك أن أفعال الجوارح لا تصلح للتعليل، كما أن الذوات لا تصلح علة للأفعال، وقد أجاز الفارسي أن يكون المصدر غير قلبي؛ فأجاز جئتك ضرب زيد، وفيه أيضا اختلاف الفاعل، وهو رأي ابن خروف.

والشرط الثالث كونه علة، وذكر الاعتراض على هذا الشرط –كما أشار الصبان سابقا– بأن العلية ليست شرطا، وإنما هي محل الشروط، ورد بأن هذه شروط لنصبه لا لتحقيق ماهيته[86].

كما شرح مقصد ابن هشام من أن العلة تكون عرضا وغير عرض، حيث مثل ابن هشام بـ "رغبة" و"جبنا" في قولهم: "جئت رغبة فيك" و"قعدت عن الحرب جبنا"، فذكر الشيخ خالد أن العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، وأنه يختلف عن الغرض، وهو ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه؛ وبذلك لا يصح التمثيل بالمصدر (رغبة)، وأن غير العرض ما كان جبليا من الأوصاف اللازمة، ويمثله المصدر (جبنا)؛ لأنه وصف جبلي لازم[87].

ثم ذكر الشرط الرابع، وهو الاتحاد في الزمن، وقال إن هذا الشرط قال به الأعلم الشنتمري والمتأخرون كما أشار ابن هشام في أوضح المسالك، وعلق الشيخ خالد بأن ابن الضائع أشار إلى أن هذا الشرط لم يقل به سيبويه، ولا أحد من المتقدمين(88).

والشرط الأخير: الاتحاد في الفاعل، وقال به المتأخرون، وخالفهم ابن خروف، وذكر احتجاجه بقوله –تعالى–: "هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا"، ثم أورد إجابة ابن مالك والزمخشري على الآية الكريمة كما ذكرنا سابقا.

وقد أطلنا في بيان موقف الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح؛ لأنه شرح كلام ابن هشام مضيفا إليه تفسيره لبعض الشروط التي ذكرها ابن هشام بإيجاز، وكذلك خلاف النحويين حولها، ونلاحظ على حديثه ما يلي:

أولا: تعليل الشيخ خالد لمجيء المفعول له مصدرا بعدم صلاحية الذوات لتكون عللا للأفعال، وهو ما أنكره عليه الشيخ يس في الحاشية؛ لأنها تأتي للتعليل مع حرف الجر، وهو ما دعا سيبويه للبحث عن توجيه لتخريج قولهم: "أما العبيد فذو عبيد" بالنصب، فمخالفته القواعد ليست سببا لإنكاره؛ لأنه مسموع عن العرب، فإذا كان الشاذ المخالف للقواعد يحترم، ويحفظ ولا يقاس عليه بمسوغ السماع عن العرب، وإن كان قليلا ومخالفا للقياس، فإن المقيس من الموافق لشروط الباب يكفيه تعليلا أن يكون المسموع الغالب عن العرب، فلا حاجة إلى تعليل مجيء المفعول له مصدرا وعدم مجيئه اسم ذات، وإنما يكفيه أنه المسموع عن العرب.

ثانيا: مصطلحا عرض وغير عرض، نجد لهما تعريفا عند الشيخ خالد، وهو بعيد عن المطلوب في هذا الباب، وقد ذكرنا قبل ذلك حديث الرضي والصبان عن فكرة الغرض وغير الغرض، أي العلة الدافعة للفعل والسابقة له، والنتيجة المرجوة منه أو اللاحقة له، وكان يكفي النحاة في هذه القضية أن يشيروا إلى

أن المفعول له على صورتين: صورة تعبر عن السبب الدافع للفعل، كما في قولهم قعدت عن الحرب جبنا، وجئتك رغبة في عطائك، وصورة أخرى تعبر عن النتيجة المرجوة من الفعل كما في قولهم ضربتك تأديبا لك، وقوله –تعالى–: "يريكم البرق خوفا وطمعا"، وينتهي خلافهم حول هذه الأمثلة، وهل التأديب سابق أم لاحق للضرب؟ مما يجعلهم يؤولون المثال على تقدير ضربتك رغبة تأديبك، أو أن معنى التأديب إرادته كما أشار الشيخ ياسين في الحاشية[89]، أي إرادة تأديب، ودفاعه عن أن المقصود غرض بالعين المعجمة وليس عرضا بالعين المهملة، فهم كانوا في حاجة إلى توجيه جهودهم صوب اللغة واستخدامها لا صوب المصطلحات والتعليلات الفلسفية.

ثالثا: اللغة العربية لغة ثرية، فقد عبرت عن علة أو سبب حدوث الفعل بصور مختلفة، فقد ذكر الشيخ خالد ومن قبله ابن هشام وغيرهما من النحاة الأمثلة التي جاء فيها التعبير عن العلة أو السبب بحرف الجر، كما في قوله –تعالى– : (وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ)، وقوله–تعالى–: (وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ)، وقوله –صلى الله عليه وسلم–: "دخلت امرأة النار في هرة"، ففي هذه النصوص ورد التعليل بصورة حرف الجر، ولكن حديث النحاة عنها ارتبط بمخالفتها الشروط، فامتنع النصب، رغم أن المستوفي الشروط يجوز جره بالحرف أيضا، فمدار الأمر على اختيار المتكلم، وما يناسب مقامه، ويحقق هدفه.

وليس معنى هذا أن النحاة أخطأوا في رغبتهم تحري الدقة في الحديث عن الشروط ومخالفتها، ولكن الأسس والقواعد التي أرساها النحاة وجب أن تقوم على بيان سعة اللغة وغناها والإمكانات التعبيرية المتاحة للمتكلم.

وقد رفض الخضري أيضا في حاشيته أن يكون الخوف و الطمع في قوله تعالى: "يريكم البرق خوفا وطمعا" علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنتها

(يريكم) في تأويل من اشترط اتحاد الفاعل، لا للإراءة التي هي فعل الله – تعالى–، ورد ذلك من وجهين :

الأول نحوي؛ لأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي تفهم من يريكم، أي يجعلكم ترون.

الثاني دلالي، ويوضحه بقوله: "لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنهم لا يرون لأجل خوفهم بل الله يريهم لأجل ذلك فتدبر"(90)، أي أنه تبعا لما ذكرنا من قسمي المفعول له الخوف والطمع هما النتيجة المتحققة من الإراءة، وليست الدافع لرؤيتهم، فهم لا ينظرون إلى البرق بدافع من خوفهم، وإنما يتحقق الخوف والطمع بعد رؤيتهم له، وهو لاحق للرؤية، وليس سابقا لها كما تشدد بعض النحاة في ضرورة أن تكون العلة سابقة للحدث.

ويمكن أن نلحظ من هذا الحديث أن فكرة دلالة المفعول له على النتيجة أمر يخرج النحاة من مشكلة الاتحاد في الفاعل والاتحاد في الزمن، فالنتيجة المرجوة من الفعل قد تتحقق لصاحبه أو لغيره كما تحقق التأديب في غير فاعل الفعل، وأنه لاحق للفعل وليس سابقا عليه، وكما في الآية الكريمة، حيث جاء المفعول له نتيجة للفعل، وهو متحقق في الرائين، لا في فاعل الرؤية، وزمنه بعد زمن الرؤية، وليس قبلها.

ولكن الخضري يعود ليساير ركب النحاة في توجيههم لمثالهم الشهير: "ضربت ابني تأديبا"، ويوجه الجملة على أن المقصود من التأديب التأدب بناء على شرط اتحاد الفاعل أي ضربته لإرادة التأدب، أو ضربته لأجل أن يتأدب على رأي من لم يشترط اتحاد الفاعل، ثم تحدث عن الاتحاد في الزمن.

وكل هذه التوجيهات لا علاقة لها بالمنطوق، وإنما هي ضرب من البحث عن نية المتكلم، فالإرادة تختلف عن الغاية المتحققة وهي التأديب، وهو نفسه يثير سؤالا مفاده أن الضرب هو سبب التأدب وعلته فكيف يجعل علة للضرب،

ويجيب بأن وجود الضرب علة في وجود التأدب، وتصور التأدب علة في إيجاد الضرب، كحفر البئر لأجل الماء[91].

ويبدو جليا ما في هذا التصور من نمط فلسفي جدلي لا علاقة له باللغة أو بأطرافها المتحدث والمتلقي اللذين يفهمان المقصود من هذا التعبير، وهو ما يحاول الخضري بعد ذلك الخروج منه عند حديثه عن اختلافهم في اعتبار العلية شرطا؛ فيذكر أنه في قولهم ضربت ابني تأديبا وجئتك إصلاحا لحالك، المفعول له ليس قلبيا، وليس متقدما في الوجود، فالمفعول له على ضربين: متقدم في وجوده، وهو ما يكون من أفعال القلوب ك"قعدت جبنا"، أو متقدم في التصور لكونه غرضا (أي نتيجة) يترتب على الفعل، ولا يلزم كونه قلبيا ك"ضربته تأديبا"[92].

وقد عرض ناظر الجيش للمفعول له في كتابه "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"من خلال نص ابن مالك في شرح التسهيل، وقد علق ناظر الجيش على نص التسهيل سواء المتن أو الشرح من خلال عدة نقاط أوجزها فيما يلي:

أولا: اعترض ناظر الجيش على تعريف ابن مالك للمفعول له في نص التسهيل، حيث أدخل ما هو من شروط المحدود في الحد، وهي أمور تخرج عن ماهيته مثل المشاركة في الوقت والفاعل، وأشار إلى أن تعريفه في الشرح بقوله: "المفعول له ما دل على مراد الفاعل من الفعل" أحسن وأحصر مما ذكره في المتن[93]، وقد ذكرت تعليقي سابقا على هذا التعريف عند الحديث عن شرح التسهيل لابن مالك.

وقد رجح ناظر الجيش تعريف ابن الحاجب للمفعول له، وهو: "ما فعل لأجله فعل مذكور"[94].

ثانيا: علق ناظر الجيش على الخلط بين فكرة السبب والنتيجة، وذلك من خلال ذكر اعتراض ابن الحاجب على قولهم ضربته تأديبا؛ بأن الضرب سبب

للتأديب، والتأديب سبب للضرب، ونقل رد ابن الحاجب على ذلك بأن التأديب له وجهتان: أحدهما أنه سبب، والآخر أنه مسبب، بمعنى أنه دافع للفعل وسبب له، وهو من ناحية أخرى نتيجة له، ومثل لذلك بقولهم: أسلم تدخل الجنة، فهو نحو ضربته تأديبا، وهو لا ينطبق على قولهم قعدت عن الحرب جبنا.

وأيد ناظر الجيش رأي ابن الحاجب بأن التأديب هو الغاية المطلوبة، وهي ما يسميه المناطقة بالعلة الغائية، ولكن ابن الحاجب عبر عنهما بمصطلحات النحاة، وهو أفضل من استخدام مصطلحات المناطقة[95]، فوضح ناظر الجيش فكرة السبب والنتيجة من خلال استحسانه لتفرقة ابن الحاجب بينهما، وهو ما أغفله كثير من النحاة عند حديثهم عن المفعول له.

ثالثا: الشروط، وقد قسمها ناظر الجيش إلى قسمين، الأول شروط أساسية أو رئيسة، وهي ثلاثة: أن يكون مصدرا، وأن يكون المصدر مشاركا للفعل المعلل في الوقت والفاعل، أي يكون فاعلهما واحدا؛ لذلك إذا تخلف واحد منها وجب إظهار حرف التعليل.

ثم ذكر خلاف النحاة حول كل شرط من هذه الثلاثة، فشرط المصدرية مجمع عليه، لم يخالفه إلا يونس في نقله عن العرب قولهم "أما العبيد فذو عبيد" بالنصب، وهو ما تحدث عنه سيبويه.

وخلافهم حول الاتحاد في الفاعل، ورأي ابن خروف في ذلك، وما يشعر به حديث سيبويه، كذلك خلافهم في اتحاد الوقت، وأنه من شروط المتأخرين من النحاة، وأنه ليس من شروط سيبويه أو المتقدمين من النحاة.

والقسم الثاني من الشروط هي شروط زائدة اشترطها بعض النحاة، كما في اشتراط بعضهم مغايرة معنى المصدر لمعنى الفعل، وهو ما لا حاجة إليه؛ لأن العلة تغاير المعلول، أو كما قالوا إن الشيء لا يكون علة لنفسه[96].

ومنها أن يقع بعد فعل لا يتعدى أو قد انتهى في تعديه، ورد أيضا هذا الشرط بجواز قولهم: أعطيتك إكراما لزيد، بحذف المفعول الثاني لأعطى.

ومنها أن يكون من أفعال النفس الباطنة، وليس من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء زيد جزعا ورغبة، ولا يجوز: جاء زيد قراءة للعلم و قتالا للكفار، ثم ذكر أن الظاهر عدم اشتراط ذلك[97].

المطلب الرابع

المفعول له عند النحاة المحدثين

تعرض النحاة المحدثون للمفعول له في كتبهم باعتباره بابا نحويا، تحدثوا فيه عن تعريفه وشروطه التي ذكرها النحاة قديما، وكما اختلف النحاة قديما في هذين الأمرين اختلف المحدثون في شكل التعريف وعدد الشروط التي ذكروها للمفعول له، وسأذكر أمثلة لهذا التفاوت، وذلك في أربعة كتب عرضت للتعريف والشروط دون التصريح بالمصادر القديمة التي أخذ منها هذا التعريف، وهذه الشروط، وهو ما يوحي بأن هذه الصياغة من وضعهم أو هي المقبولة لديهم، بخلاف الباحثين الذين اختاروا تعريفا لأحد النحاة القدماء ووثقوا هذا الأخذ.

فقد عرفه **الأستاذ عباس حسن** بقوله: "المصدر الذي يدل على سبب ما قبله (أي: على بيان علته) ويشارك عامله في وقته، وفاعله"[98]، ويذكر أن الشروط من خلال التعريف أربعة، وهي أن يكون مصدرا، دالا على العلة أو السببية، مشاركا لعامله في الوقت، ومشاركا له في الفاعل.

فالتعريف حدد الشروط التي ارتضاها دون النص على غيرها، مثل أن يكون قلبيا، ثم بدأ في الحديث عن أقسامه وأحكامه.

ونجد عنده إيجازا في الحديث عن التعريف والشروط، وليس من دأبه في النحو الوافي الحديث الموجز، وإنما التوسع على مستويات عدة، ولكنه أثبت ما اطمأن إليه، وكان بعيدا عن خلافات النحاة.

ونجد مثل ذلك عند الدكتور محمد عيد في كتابه "النحو المصفي" الذي يسعى لصياغة النحو بعيدا عن الخلافات النحوية، فنجده يعرف المفعول له بقوله: "كل مصدر قلبي ذكر علة لحدث سابق، واتحد مع هذا الحدث في الزمان

والفاعل"[99]، ويرى أن الشروط بناء على هذا التعريف خمسة، وهي الشروط التي ذكرها الأستاذ عباس حسن مضافا إليها شرط كون المصدر قلبيا[100].

فالكتابان يتبعان منهجين مختلفين من حيث الإيجاز والإسهاب في بيان الموضوعات النحوية، ولكنهما اختلفا في صياغة التعريف، وبناء على هذا الاختلاف اختلفا في عدد الشروط الخاصة بهذه الوظيفة النحوية، وإن اتفقا في الحديث الموجز عن هذا الباب عموما.

ونلاحظ أن التعريف الذي ارتضاه د/ محمد عيد قد ذكره من قبله الشيخ مصطفي الغلاييني في كتابه "جامع الدروس العربية"[101]، والذي تحدث عن التعريف والشروط، ثم أحكام المفعول له.

وقد توسط الدكتور محمد إبراهيم عبادة في تعريفه للمفعول له في معجمه للمصطلحات النحوية والصرفية والعروضية؛ فجعل جزءا من الشروط ضمن التعريف، وفصل الجزء الآخر، فعرفه بقوله: "المفعول لأجله: يراد به المصدر القلبي الذي يبين سبب حدوث فعل سابق عليه بشرط أن يكون مشاركا لهذا الفعل في الوقت والفاعل"[102]، فقد جعل ثلاثة من الشروط جزءا من التعريف، وصرح بالشرطين الآخرين، وهو نمط مختلف عما سبقه.

بينما عرفه الدكتور محمد سمير اللبدي في معجمه للمصطلحات النحوية والصرفية بقوله: "مصدر من غير لفظ الفعل العامل فيه يكون علة و سببا لحدوثه نحو: قمت احتراما للمعلم"[103]، وهو تعريف أشار إلى المصدرية والعلية، وإلى كونه من غير لفظ الفعل، وهي من الشروط التي لم يقرها كثير من النحاة؛ لأن الشيء لا يكون علة لنفسه كما قالوا، فهو مفهوم بداهة دون النص عليه، ولا أعرف سبب عطف كلمة السبب على العلة هل هي من قبيل عطف المترادفات أم أنه يعني بكل منهما شيئا مختلفا؟

ثم تحدث عن الشروط بقوله: "وحتى يكون هذا المفعول منصوبا لابد من توافر شروط أهمها المصدرية، وأن يتحد مع عامله في الوقت والفاعل"[104]، وقد ذكرنا الخلاف حول الشرط الثاني عند النحاة فيما سبق.

ونرى اختلاف التعريف بين الكتابين السابقين على الرغم من أن موضوعهما الرئيس هو المصطلحات وتعريفها.

وهكذا نري في الكتب السابقة مدى الاختلاف بين النحاة المعاصرين فيما يتعلق بتعريف المفعول له وتحديد شروطه.

الخاتمة

وبعد فقد ختمت جولتي عن حديث النحاة عن المفعول له بذكر تعليقات ناظر الجيش، ولم أذكرها بعد الحديث عن موقف ابن مالك في شرح التسهيل؛ لأنني وجدت في تعليقاته تلخيصا لمحتوى ما دار من خلاف بين النحاة حول المفعول له من حيث التعريف والشروط، وهو ما استعرضه البحث فيما ذكره من مواقف النحاة حول هذين الأمرين من خلال اختيار مجموعة منهم يمثلون هم وكتبهم مراحل مختلفة للنحو العربي، وكان بعضها مكملا لبعض، في محاولة للوصول للتعريف المناسب والشروط الأساسية لهذه الوظيفة النحوية.

فتعريفاتهم دارت بين التوسع والإيجاز، تبعا لاختلافهم في الحد الفاصل لتعريفه، مما جعل كثيرا منهم يدخلون الشروط في حد التعريف، لذلك رجحت مع ناظر الجيش تعريف ابن الحاجب، وتعريف ابن مالك الذي أورده في شرحه على التسهيل.

كذلك عرض البحث لاختلافهم حول الشروط وعددها وأهميتها، فكان أكثر اتفاقهم على ثلاثة شروط، فكان شرط المصدرية هو الأكثر اتفاقا، باستثناء ما نقله يونس عن بعض العرب، وشرط التعليل للحدث، ورؤية بعضهم الثاقبة لفكرة السبب والنتيجة، وأن المفعول له قد يبين السبب الدافع للفعل، أو النتيجة المنتظرة منه.

وشرط الاتحاد في الوقت والفاعل مع وجود مخالفين لهذا على قلتهم.

ثم كان خلافهم في بقية الشروط خلافا واسعا كما عرضت.

وبناء على ما سبق أعرض لأبرز النتائج التي خرج بها البحث، وتتمثل في:

– التعريف الذي ارتضاه البحث للمفعول له هو تعريف ابن الحاجب في كافيته، وهو قوله: "ما فعل لأجله الفعل"، وهو ما ارتضاه أيضا ناظر الجيش.

– تأثر تعريفات النحاة للمفعول له بالحديث عن الشروط، فقد خلط أكثرهم بين التعريف والشروط، كما في تعريف الرضي شارح الكافية الذي لم يرتض تعريف ابن الحاجب، ومن هنا جاءت بعض التعريفات موجزة، وبعضها متوسعا وجامعا لكل الشروط

– تقسيم الشروط إلى قسمين، قسم متفق عليه، وهو المصدرية والتعليل، فلم يختلف عليهما، إلا ما جاء مسموعا، ووجه على التعميم الذي يقربه من المصدرية، والعلية وهي شرط رئيس في تحقيق ماهية المفعول له، وقسم مختلف فيه، وهو بقية الشروط على تفاوت في اختلاف النحاة حولها.

– وجوب النص على نوعي المفعول له، وهما الدال على السبب، والدال على النتيجة المرجوة من الفعل، كما رأينا من بيان ذلك عند ابن الحاجب والزمخشري وناظر الجيش، وهي وسيلة ستحد من خلاف النحاة في بعض المسائل المتعلقة بالشروط.

– ضرورة الربط بين المفعول له المنصوب، وبين المجرور بحرف من حروف التعليل، وتأثير ذلك على بناء الجملة، وقوة التعبير فيها.

– حاجة هذا الباب النحوي إلى إعادة البحث والتدقيق فيما يتعلق بصياغة التعريف، والشروط عند النحاة المحدثين الذين تأثروا بما تأثر به القدماء.

– وضح البحث موقف مجموعة من النحاة من المفعول له كما حدث في بيان موقف المبرد، وموقف الكوفيين.

وفي الختام أسأل الله أن يلهمني الصواب فيما ذكرت وفيما رجحت من آراء النحاة، وأسأله أن يجعل قولي وعملي خالصين لوجهه الكريم.

الهوامش

([1]) كما سنرى عند مناقشة توجيه الزجاج والكوفيين للمفعول له على أنه مفعول مطلق.

([2]) المفعول له بين شروط النحاة وواقع اللغة للدكتور فاضل صالح السامرائي، وهو بحث مستل من كتابه "معاني النحو"، مجلة آداب المستنصرية، العدد 16 عام 1988.

([3]) التعليل في اللغة العربية للدكتور هادي نهر، بحث منشور بمجلة الآداب المستنصرية، العدد الخامس عشر، بغداد، العراق.

([4]) المفعول لأجله والمفعول من أجله والمفعول له مصطلحات استخدمت جميعها في التراث النحوي للتعبير عن وظيفة نحوية واحدة، ولكل باحث أن يستخدم منها ما شاء، والأفضل توحيد المصطلحات؛ منعا للبس؛ ووصولا للوضوح والتحديد.

([5]) إشكالية المفعول لأجله: للباحث مضر محمود يحيى أحمد، بحث بمجلة مداد الآداب، العدد الثاني

([6]) حيث إن المبرد لم يتحدث عن المفعول له في كتابه المقتضب، ولذلك لم يعنون له الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة محقق الكتاب ضمن الموضوعات النحوية التي جمعها في فهارس الكتاب، وإنما ذكر في مواضع فتح همزة إن المصدر المؤول المنصوب بعد حذف اللام، كما في قوله تعالى: "وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا" كما سأوضح.

([7]) المنصوبات في كتاب معاني القرآن للفراء عرض ودراسة: رسالة ماجستير – للباحثة فاطمة سويلم السليلمي، جامعة أم القرى، بالمملكة العربية السعودية، 1434هـ.

([8]) الخلافات النحوية في المنصوبات في كتاب شرح الرضي على الكافية للباحث إبراهيم بن حسين بن علي صنبع، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426هـ،

([9]) المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية للباحث عمار إلياس البوالصة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية 2007.

([10]) المفعول لأجله بين النظرية والاستعمال لإسماعيل أحمد ضاعن الخوالدة، ماجستير بالجامعة الأردنية، 2002.

([11]) المفعول لأجله في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية للباحث محمد السيد أبو الحديد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، 2017.

(12) ينظر هذا التقسيم للدرس النحوي عند الدكتور حسن عون في كتابه تطور الدرس النحوي؛ حيث يرى أن دراسة تاريخ النحو العربي وتطوره تعتمد على شخصيات نحوية رئيسة تمثلت في سيبويه وتأثيره، ثم الزمخشري، ثم ابن مالك ومدرسته، ط معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م، ص70 وما بعدها.

([13]) مقولة السيوطي في مقدمة كتابه "الأشباه والنظائر في النحو" ص: 8، ط دار الكتب العلمية، بيروت، وقد أشار إلى هذه الفكرة (التأثر بسيبويه وابن مالك) الدكتور أحمد عبد العظيم في مقدمة كتابه المصطلح النحوي: ص3، 4.

([14]) أي سيبويه وابن مالك ومن دار في فلكهما، ومجموعة النحاة التي خالفت هذين المسارين.

([15]) الكتاب: 367/1، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تح عبد السلام محمد هارون، ط أولى 1411هـ . 1991م، ط دار الجيل، بيروت . لبنان.

([16]) السابق

([17]) البيتان من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه، تح د/ شكري فيصل، 1388هـ -1968 م ط دار الفكر – بيروت، لبنان- ص: 133، 134، واليفاع: المشرف والمرتفع من الأرض، والحمولة: الإبل قد أطاقت الحمل، والمقادة: الطاعة والانقياد.

([18]) الكتاب: 368/1

([19]) الكتاب: 385/1

([20]) البيت من الطويل، للرماح بن ميادة، في ديوانه برواية أم جحدر بدلا من أم معمر، جمع وتح محمد نايف الديلمي، ط 1970م، مطبعة الجمهورية، الموصل – العراق- ص 48.

([21]) الكتاب: 1/ 385، 386

([22]) السابق

([23]) في ذلك يقول المرادي في "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" عند حديثه عن المصدر الواقع حالا بعد أما: "فلو كان المصدر التالي أما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول لأجله" تح د/عبد الرحمن علي سليمان، ط أولى 1428هـ2008، دار الفكرالعربي، القاهرة . مصر- 698/2.

([24]) الكتاب: 389/1

([25]) السابق

([26]) انظر تفصيل هذا الرأي في كتاب المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية للدكتور أحمد عبد العظيم، ط دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1410هـ – 1990م– ص: 4، 5.

([27]) المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم: د.زيد خليل القرالة، د.ساهر حمد القرالة، د.زايد بن مهلهل بن عتيق، مجلة الباحث، العدد1. المجلد 5، إبريل2013، جامعةعمار . الجزائر، ص:40.

([28]) السابق:40 وما بعدها

([29]) الجن: 18

([30]) المؤمنون: 52

([31]) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح/محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1415هـ . 1994م، القاهرة _ مصر،2 /347.

([32]) أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح/الدكتور فخر صالح قداره، ط أولى 1415هـ . 1995م، دار الجيل، بيروت . لبنان، ص 175.

([33]) البقرة: 19

([34]) معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى الفراء، تح أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب . ط 1980. القاهرة . مصر، 17/1، وانظر أيضا المنصوبات في كتاب معاني القرآن للفراء عرض ودراسة، للباحثة فاطمة سويلم السليلمي، رسالة ماجستير 1434، جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية، ص 198 وما بعدها.

([35]) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تح عبد الجليل عبده شلبي، ط عالم الكتب، ط أولى 1408.1988. بيروت – لبنان، 97/1.

([36]) شرح كافية ابن الحاجب: 29/2

([37]) السابق: 30/2

([38]) السابق: 31/2

([39])شرح التسهيل لابن مالك– الجزء الثاني ص/127

([40]) معاني النحو – د. فاضل صالح السامرائي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن – الجزء الثاني ص 222 وما بعدها.

([41]) الأعراف: 164

([42]) النحل: 64

([43]) معاني النحو: 223/2

([44]) المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلة – عمار إلياس البوالصة – دكتورة – الجامعة الأردنية – 2007 ص 62.

([45]) شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي، تح إميل بديع يعقوب، ط أولى 1419هـ . 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان – ص 29/2.

([46]) السابق: 32/2

([47]) السابق: 33/2

([48]) السابق

([49])شرح الكافية: 29/2

([50]) شرح الكافية: 34/2

([51]) السابق: 34/2

([52]) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، بدون تاريخ، عالم الكتب – بيروت– لبنان– ص 2: 52.

([53]) السابق: 2: 53، 53

([54]) شرح المفصل: 53/2

([55]) السابق

([56]) تسهيل الفوائد: ابن مالك، تح محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط الأولى 1422هـ_ 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان – ص 126/2، حيث نجد هذا التوجيه للشاهد عند ابن مالك باعتبار الفاعل واحد في التقدير، وليس في اللفظ.

([57]) الروم: 24

([58]) تسهيل الفوائد: 126/2

([59]) مشطور الرجز: من قصيدة للعجاج مطلعها جاري لا تستنكري غديري، ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح د/عزة حسن، ت ط 1416هـ–1995م، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان– ص 233، 234، وهو يصف ثورا وحشيا شبه به ناقته، والعاقر من

الرمل: الذي لا نبت فيه، والجمهور: المجتمع، الزعل: النشاط، المحبور: المسرور، الهبور: ما استوى من الأرض، والهول: الفزع.

([60]) شرح المفصل: والبيت من الطويل، لحاتم لطائي، في ديوانه ص45، برواية وأصفح عن شتم اللئيم تكرما، تح أحمد رشاد، ط الثالثة، 1423هـ_2002م، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان – ص 54/2، عوراء: الكلمة أو الفعلة القبيحة، إدخاره: إبقاء عليه.

([61]) شرح المفصل: 54/2

([62]) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح مصطفى أحمد النماس، ط1426هـ 2005م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – مصر – ص 221/2.

([63]) السابق

([64]) السابق

([65]) ارتشاف الضرب 222/2

([66]) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وهو مجيء المفعول لأجله نكرة ومعرفة بالإضافة ومعرف بأل في المسموع الفصيح المنقول عن العرب، جلال الدين السيوطي، تح/أحمد شمس الدين، ط أولى1418هـ – 1998م، دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان– ص 98/2 .

([67]) السابق99/2

([68]) شرح التسهيل: 125/2

([69]) شرح التسهيل: 126/2

([70]) مغني اللبيب – ابن هشام الأنصاري، تح/ح الفاخوري، ط أولى 1411هـ– 1991م، دار الجيل، بيروت– لبنان– ص 263/2.

([71]) شرح التسهيل: 126/2

([72]) السابق

([73]) شرح ابن عقيل– بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، ت ط1414هـ– 1994م، دار الفكر، بيروت – لبنان – ص 450/2.

([74]) السابق: 451/2

([75]) توضيح المقاصد والمسالك: 654/2

([76]) السابق

([77]) السابق والآية الكريمة في سورة الروم: 24، وسورة الرعد: 12

([78]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2009م، دار الطلائع، القاهرة . مصر – ص 189/2 وما بعدها.

([79]) توضيح المقاصد والمسالك:ص 654|2

([80]) شرح الأشموني لألفية ابن مالك وعليه حاشية الصبان، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، محمد بن علي الصبان، تح إبراهيم شمس الدين، ط أولى 1417هـ – 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان – ص 179/2، 180.

([81]) السابق 180/2

([82]) السابق2 /181

([83]) السابق179/2

([84]) شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية الشيخ يس، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر – ص 334/1.

([85]) الكتاب 389/1

([86]) شرح التصريح 335/1

([87]) شرح التصريح 335/1

([88]) السابق

([89]) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 335/1

([90]) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تح / يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط أولى 1424هـ – 2003م، دار الفكر، بيروت – لبنان– 391/1.

([91]) حاشية الخضري 1/ 392

([92]) السابق 393/1

([93]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتح/ أ. د: علي محمد فاخر وآخرين، ط أولى 1428هـ 2007م، دار السلام، القاهرة – مصر – ص 1884/4.

(94) السابق: 1884/4، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 92/2، وقد تعرضنا له أيضا عند الحديث عن موقف ابن الحاجب وشارحه الرضي.

(95) تمهيد القواعد: 1885/4، 1886

(96) السابق: 1887/4

(97) السابق

(98) النحو الوافي: عباس حسن، ط الحادية عشرة، دار المعارف، القاهرة – مصر،237/2، ويعنون له بالمفعول له أو المفعول لأجله.

(99) النحو المصفى: د/محمد عيد، ط أولى 1971، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر، ص: 444.

(100) السابق: 445

(101) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه الدكتور عبد المنعم خفاجه، ط المكتبة العصرية، بيروت . لبنان، 43/3.

(102) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: د/ محمد إبراهيم عبادة، ط أولى 2011، مكتبة الآداب، القاهرة _ مصر، 244.

(103) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د.محمد سمير نجيب اللبدي، ط أولى1405. 1985، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت . لبنان، عمان . الأردن، ص:177.

(104) السابق:178

المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تح مصطفى أحمد النماس، ط1426هـ 2005م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – مصر.
2. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح/ الدكتور فخر صالح قداره، ط أولى 1415هـ . 1995م، دار الجيل، بيروت . لبنان.
3. الأشباه والنظائرفي النحو: جلال الدين السيوطي، ط دار الكتب العلمية ب ت، بيروت . لبنان.
4. إشكالية المفعول لأجله: م.م.مضر محمود يحيى أحمد، بحث بمجلة مداد الآداب، العدد الثاني.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2009م، دار الطلائع، القاهرة . مصر.
6. تطور الدرس النحوي: د/ حسن عون، معهد الدراسات العربية، ط1970.
7. التعليل في اللغة العربية: د/ هادي نهر، بحث منشور بمجلة الآداب المستنصرية، العدد الخامس عشر، بغداد، العراق، 1987 م.
8. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتح/ أ. د: علي محمد فاخر وآخرين، ط أولى 1428. 2007م، دار السلام، القاهرة – مصر.
9. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تح د/ عبد الرحمن علي سليمان، ط أولى 1428هـ2008، دار الفكر العربي، القاهرة . مصر.
10. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه/ الدكتور عبد المنعم خفاجه، ط المكتبة العصرية، بيروت . لبنان.

11. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري، تح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط أولى 1424هـ - 2003م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
12. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، تح إبراهيم شمس الدين، ط أولى 1417هـ- 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
13. الخلافات النحوية في المنصوبات في كتاب شرح الرضي على الكافية: إبراهيم بن حسين بن علي صنبع، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426هـ.
14. ديوان حاتم الطائي: حاتم الطائي، تح أحمد رشاد، ط الثالثة، 1423هـ- 2002م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
15. ديوان الرماح بن ميادة: الرماح بن ميادة، جمع وتح محمد نايف الديلمي، ط1970م، مطبعة الجمهورية، الموصل . العراق.
16. ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح د/ عزة حسن، ت ط 1416هـ-1995م، دار الشرق العربي، بيروت -لبنان.
17. ديوان النابغة الذبياني النابغة الذبياني، تح د/ شكري فيصل، 1388هـ - 1968 م ط دار الفكر - بيروت، لبنان.
18. شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، ت ط1414هـ- 1994م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
19. شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين محمد بن مالك، تح محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط الأولى 1422هـ- 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
20. شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية الشيخ يس: 1/ 334، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة-مصر.

21. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي، تح إميل بديع يعقوب، ط أولى 1419هـ . 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
22. شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، بدون تاريخ، عالم الكتب . بيروت– لبنان.
23. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تح عبد السلام محمد هارون، ط أولى 1411هـ . 1991م، ط دار الجيل، بيروت . لبنان.
24. المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية: الدكتور أحمد عبد العظيم، ط دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1410هـ – 1990م.
25. المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم: د.زيد خليل القرالة، د.ساهر حمد القرالة، د.زايد بن مهلهل بن عتيق، مجلة الباحث، العدد 1 مجلد5، إبريل2013، جامعة عمار . الجزائر.
26. معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى الفراء، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب . ط 1980. القاهرة، مصر.
27. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تح عبد الجليل عبده شلبي، ط عالم الكتب، ط أولى 1408.1988بيروت لبنان.
28. معاني النحو – د. فاضل صالح السامرائي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن.
29 . معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط أولى1405. 1985، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت . لبنان، عمان . الأردن،
30. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: د/ محمد إبراهيم عبادة، ط أولى2011، مكتبة الآداب، القاهرة _مصر.
31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تح/ ح الفاخوري، ط أولى 1411هـ– 1991م، دار الجيل، بيروت . لبنان.

32. المفعول لأجله بين النظرية والاستعمال: إسماعيل أحمد ضاعن الخوالدة، ماجستير بالجامعة الأردنية، 2002.
33. المفعول لأجله في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية للباحث رسالة ماجستير في كلية دار العلوم – محمد السيد أبو الحديد، إشراف أ/ د: أحمد كشك، 2017م.
34. المفعول له بين ضوابط النحاة وواقع اللغة، بحث للدكتور فاضل السامرائي، مجلة آداب المستنصرية، العدد16، م1988.
35. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1415هـ . 1994م، القاهرة _ مصر.
36. المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية: الباحث عمار إلياس البوالصة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية2007.
37. المنصوبات في كتاب معاني القرآن للفراء عرض ودراسة: رسالة ماجستير للباحثة فاطمة سويلم السليلمي، جامعة أم القرى، بالمملكة العربية السعودية، 1434هـ.
38. النحو المصفى: د/ محمد عيد، ط أولى 1971، مكتبة الشباب، القاهرة _مصر.
39. النحو الوافي: عباس حسن، ط الحادية عشرة، دار المعارف، القاهرة_ مصر.
40. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح/ أحمد شمس الدين، ط أولى1418هـ – 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.